(واحد)، وهم: إياد عبدالهادي عبدالرؤوف جودة، مواليد ١٩٦٣، من سكان البيرة، متّهم بالانتماء الى «الشعبية»، وكان خضع للاعتقال الاداري منذ نيسان (ابريل) ١٩٩١؛ وغسان محمد سليمان جرّار، مواليد ١٩٥٩، من سكان جنين، واتهم بالانتماء الى «الشعبية»، وكان جرّار اعتقل إدارياً في الفترة من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠ وحتى آذار (مارس) ١٩٩١؛ وحسن عبدالله حسن شعبان، مواليد ١٩٥٨، من سكان زفا القريبة من رام الله، وهو صحافي مجاز من جامعة بيت لحم، وقد اتهمته سلطات الاحتلال بالانتماء الى الجبهة الشعبية، و«التحريض على العنف»، وكان اعتقل، إدارياً، لمدة خمسة شهور، منذ تموز (يوليو) ١٩٩١؛ وعلي فارس حسن الخطيب، مواليد ١٩٦١، من سكان بيرزيت، متهم بالانتماء الى «الشعبية»، وقد وضع قيد الاعتقال الاداري في آذار (مارس) ١٩٩١، لمدة تسعة شهور في أعقاب العثور على وثائق في منزله؛ ورأفت عثمان على نجار، مواليد ١٩٤٥، من خان يونس، متهم بالانتماء الى «الشعبية»، وقد سبق ان حكم بالسجن المؤبد في العام ١٩٧٩، لادانته بقتل فلسطيني متهم بالتعاون مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وقد أُطلق سراحه في العام ١٩٨٥ في عملية تبادل للأسرى تمّت آنذاك، غير انه اعتقل، مجدداً، ووضع في الحجز الاداري لمدة عام انتهت في تموز (يوليو) ١٩٩١؛ وأحمد حسان عبداللطيف ابو سيف، مواليد ١٩٥٦، من سكان مخيم دير البلح، وهو متهم بأنه من كبار مسؤولي «فتح»، وقد حُكم عليه في العام ١٩٧٥ بالسجن لمدة عشرين عاماً، غير ان السلطات اطلقت سراحه ضمن عملية تبادل الأسرى عينها في العام ١٩٨٥، لتعيده الى الاعتقال الاداري أربع مرات منذ ذلك الحين، بعد اتهامه بتنظيم اللجان الشعبية لـ «فتح»؛ وايهاب محمد علي الأشقر، مواليد ١٩٦٥، من سكان غزة، اتهم بأنه مسؤول عن الشبيبة التابعة لـ «فتح»، حكم عليه في العام ١٩٨٨ بالسجن لمدة ٣٣ شهراً؛ ومروان حسن محمد عفانة، مواليد ١٩٥٨، من سكان غزة، اتهم بأنه من كبار مسؤولي «فتح» في قطاع غزة، واعتقل ثلاث مرات بين العامين ١٩٨٩و١٩٩١؛ وسامي عطية سمهدانة، مواليد ١٩٦٢، من سكان رفح، اتهم بأنه مسؤول كبير في «فتح»، اعتقل، ادارياً، ست مرات، منذ العام ١٩٨٥؛ وأحمد محمد نمر حمدان، مواليد ١٩٣٩، من سكان خان يونس، وهو إمام جامع المدينة، واتهم بأنه أحد قادة «حماس»، واعتقل، ادارياً، أربع مرات منذ العام ١٩٨٥، لمدد تراوحت بين ستة شهور وسنة، بتهمة التحريض على العنف؛ وخضر عطية محجز، مواليد ١٩٥٢، من سكان مخيم جباليا، اتهم بأنه مسؤول كبير في «حماس»، واعتقل، ادارياً، مرتين، وخرج من السجن، آخر مرة، في تموز (يوليو) ١٩٩٠؛ وعمر نمر عبدالرحمن الصافي، مواليد ١٩٤٩، متهم بأنه مسؤول في «الديمقراطية»، واعتقل مرات عدة بتهمة القيام بنشاطات «تخريبية»، وأنهى اعتقاله الاخير، ومدته ستة شهور، في تموز (يوليو) ١٩٨٩ (**المصدر نفسه**).

واذا نفّذت سلطات الاحتلال الاسرائيلية قرارها بحق هؤلاء الاثني عشر، يكون اجمالي عدد المبعدين، منذ اندلاع الانتفاضة في أواخر العام ١٩٨٧، ٨٢ فلسطينياً، تمّ ابعادهم على دفعات. فقد أُبعد ٣٦ منهم الى لبنان: أربعة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣، وثمانية بتاريخ ١٩٨٨/٤/١١، وثمانية بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩، وواحد بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٣، وثمانية بتاريخ ١٩٨٨/٨/١، وأربعة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٧، وثلاثة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٤. كما أبعدت سلطات الاحتلال، في العام ١٩٨٩، ٢٦ مواطناً آخرين، وجميعهم الى لبنان، باستثناء واحد أُبعد الى فرنسا. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أبعدت، في الفترة منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع العام ١٩٦٧ وحتى اندلاع الانتفاضة، ١٢٠٤ مواطنين، أُبعد ١١٥٦ منهم ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٨، و٣٥ في العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦، وتسعة في العام ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١/٨).

ادانة محلية، ودولية

دان مجلس الامن الدولي قرار اسرائيل ابعاد ١٢ مواطناً فلسطينياً وأصدر قراراً، بالاجماع، نصّ على «ابقاء المسألة [الابعاد] قيد الاستعراض»، مشيراً الى ان المجلس سوف يعود الى الانعقاد في حال أقدمت اسرائيل على تنفيذ قرارها. وقد رحّبت الأوساط الفلسطينية بقرار مجلس